الفصل الرابع

معوقات التحديث في المجتمع المصري

دراسة تحليلية لاستشراف آفاق المستقبل

د. حنان محمد حسن سالم(*)

مُقدِّمة

بدأ المشروع الحداثى في المجتمعات الأوربية منذ القرن الثامن عشر، وقد انبهرت باقي دول العالم وأقصد دول الجنوب، بالنموذج الغربي وبالعقل الغربي، إلى الدرجة التي قاربت على احتقار العقل العربي في بعض الأحيان، مما قاد الكثير من دول الجنوب إلى تبنى نموذج الحداثة الغربي دون تفنيد أو مراعاة أن الاختلاف يصعب فصله عن الخطر.

فحينما نختار نموذج الحداثة الغربي فنحن نتجاهل أننا مستهلكون لمنتجات الحضارة الغربية، ولسنا منتجين لها، أو حتى مشاركين في إنتاجها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن استهلاكنا لحضارة الغرب دون وعى إنما يؤكد آليات الاختراق الإمبريالي على جميع الأصعدة، ولا سيما الصعيدين الاقتصادي والثقافي. وتلعب القوة الإمبريالية دوراً في هذا الاستهلاك من خلال تدعيم الأنشطة الاقتصادية والثقافية الداخلية، التي تروج لاتجاهاتها والتي تخلع عليها صفة الكونية حتى تضمن مرورها، وقد لا تجد صعوبة في ذلك، لأن لدينا في الداخل من هم قادرون على الترويج لهذه الاتجاهات بكامل إرادتهم. والاختلاف الذي يؤدى إلى الخطر هو أننا تجاوزنا في أنماط استهلاكنا ما هو أبعد من الحداثة، أو كما يقول فردريك جيمسون ما بعد الحداثة.

إننا كعرب ومصريين بصفة خاصة لم نخض مرحلة الصناعة التي ارتبطت بالحداثة،

(*) أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب جامعة عين شمس.

obeikandl.com

فكنا وما زلنا مستهلكين، والمشكلة أننا أصبحنا نستهلك بأسلوب دول الغرب في مرحلة ما بعد الحداثة، ونحن لم تتوفر لنا بعد البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤمن لنا ذلك. فقد بنينا نتائج حالة الاستهلاك لدينا على مقدمات الآخرين، مما افقدنا حالة التوازن وأصبحنا أكثر تبعية، بل وانقسمت مجتمعاتنا العربية من الداخل، وتزايدت معدلات الفقر والبؤس، وأصبح الفقراء يعيشون في عالم خاص بهم، وكذلك الأغنياء بالرغم من أن مجتمعاً واحداً يضمهم معاً.

ومن هنا يصعب القول بأننا يمكننا تبنى النموذج الغربي في التحديث بالصورة التي هو عليها دون مراعاة لأي خصوصية، لأن النموذج الغربي يرى أن تراث الماضي وخاصة في دول الجنوب والدول العربية تحديداً يقود العقل إلى الانغلاق، وأهم مسلمات الحداثة الغربية تحرير العقل.

والاتجاه نحو التحديث يتطلب إعادة النظر في تراث الماضي برؤية نقدية، لا للتخلص منه كلياً، وإنما للتخلص من العيوب والمعوقات كي نستطيع الانطلاق نحو المستقبل في شتى المجالات. وفى هذا الإطار يجب أن نسترشد بالأسس التي نهضت عليها الحضارة الغربية أو الحداثة الغربية، ونأخذ منها ما يتفق وطبيعة الظروف الخاصة لمجتمعاتنا العربية، ومجتمعنا المصري على وجه التحديد، لأن القوالب الجاهزة لن تقودنا للتقدم، بل سوف تزيد من الفجوة الكبيرة بيننا نحن دول الجنوب وبين دول الشمال المتقدمة.

لقد اعتمدت الحداثة الغربية في الأساس على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، التي أفرزت حالة جديدة من التفكير والعقلانية أعادت النظر في الكون والإنسان، وتمت هذه التغيرات بصورة تدريجية. أما ما حدث في مجتمعاتنا العربية ومجتمعنا المصري تحديداً، والذي يدعى البعض أنه يشهد شكلاً من أشكال التحديث فهذا الادعاء خاطئ، لأن ما نشهده هو شكل وهمي لا علاقة له بأي تغيرات بنائية، وإذا كان مجتمعنا المصري شهد تحولات اقتصادية فهذه التحولات أدت إلى خلق حالة من الاضطراب والتوتر داخلياً، ولم يقترن بها أي تقدم فكرى على المستويين النظري والعملي، بل حدث العكس فهناك ردة للتفكير الخرافي، واضطراب في منهجية التفكير، بل وغياب دور العلم من حياتنا

الاجتماعية، واتساع الفجوة بين التعليم والمجتمع، وبالتالي غياب العقلانية التي تعد اللبنة الأساسية للحداثة في النموذج الغربي.

وبناء على ما تقدم نحاول من خلال هذه الدراسة رصد وتحليل أهم معوقات التحديث في مجتمعنا المصري والتي تحول دون تقدمنا ثم نضع الآليات التي يمكن من خلالها استشراف آفاق المستقبل.

والمدخل الملائم لهذه الدراسة التحليلية يتطلب منا الوقوف عند مجموعة من المحاور الأساسية على النحو الآتي :

- المقصود بمفهوم التحديث والحداثة.
- أين نحن من الحداثة العالمية.
- معوقات التحديث في المجتمع المصري (المعوقات الخارجية – والمعوقات الداخلية).
- آليات مواجهة معوقات التحديث في المستقبل.

وفيما يلي سوف نتناول بالفهم والتحليل كل محور من محاور هذه الدراسة.

أولاً: المقصود بمفهوم التحديث والحداثة:

يشير مفهوم التحديث إلى عمليات التغيير واسعة النطاق التي شهدتها بعض المجتمعات الغربية منذ منتصف القرن الثامن عشر. وقد شمل هذا التغيير نظماً أساسية في المجتمع، وبناء على هذا التغيير فقد تم إحلال نظم جديدة متطورة بدلاً من النظم التقليدية القديمة.

وأهم ما يميز عمليات التحديث في المجتمعات الغربية حدوث اتساق وتكامل بين النظم وبعضها البعض. فقد كان التغيير مبنياً على أسس وعلاقات تتسم بالعقلانية والتنظيم، مما قاد المجتمعات الغربية إلى حدوث طفرة واضحة ساهمت بفعالية في تحقيق التقدم، فلم تكن هناك رواسب للماضي تعرقل التقدم وتحدث نوعاً من التمفصل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فجاءت عمليات التحديث نقية وذات جذور قوية.

وقد ارتبط مفهوم التحديث في المجتمعات الغربية بمفهوم آخر واسع الانتشار وهو مفهوم الحداثة " ويتفق معظم الباحثين والمفكرين على أن الحداثة تشكل مرحلة تاريخية هامة في

obeikandi.com

الثقافة الغربية بشقيها المادي والمعنوي، وقد بدأت هذه المرحلة منذ القرن الثامن عشر وامتدت حتى القرن العشرين، وكانت العلوم الاجتماعية وبخاصة علم الاجتماع في مقدمة العلوم التي اهتمت بدراسة الحداثة في المجتمعات الأوربية وأشكالها السياسية والاقتصادية والمعرفية " . (Stephen. C, 2006 :12& Mitchell. H, 2003 :27)

" ويشير مفهوم الحداثة في الثقافة الغربية إلى معان متعددة، إلا أن هناك شبه اتفاق على أن الحداثة تشكل حركة ثورية راديكالية على كل الأشكال التقليدية القديمة، وخلق وسائل جديدة للعمل والإنتاج والتقييم، وقد شكلت هذه الوسائل الأسس الجديدة في عالم الحداثة " (Without Author , 2006:7) ولم تقتصر الحداثة كحركة ثورية على الجوانب السياسية والاقتصادية فحسب، بل " كانت حركة أدبية وفنية، وحاول كتاب الحداثة النظر لأنفسهم باعتبارهم صناعاً للقيم وللثقافة التي اقترنت بالمرحلة الجديدة، وكان انتشار هذه الثقافة بمثابة تحد لكل ما كان قائماً من قبل، ومحاولة استبداله حتى يحدث نوعاً من التماسك والتناغم بين المستجدات على الساحة العالمية . "

(Chirs. B,1991 :27&Ogden.s,2006 :14)

وهذا ما جعل انطونى جيدنز يعرف الحداثة بأنها " إحداث تغيرات في العالم تتسق مع رؤية اجتماعية جديدة وأخلاق جديدة " (انطونى جيدنز ٢٠٠٢ : ٢٤١)

وكانت أهم ركائز الرؤية الاجتماعية الجديدة " التأكيد على إنسانية الإنسان وقدرته على مواجهة التحديات، وقيامه بدور فاعل في البيئة المحيطة به، وتشكيل الثقافة التي تعبر عن مصالحه وأهدافه متخطياً بذلك النماذج التقليدية القديمة، فضلاً عن إفساح المجال لانتشار منتجات النشاط العقلي العلمية والتكنولوجية والإدارية "

(الآن تورين في عبد العزيز حمودة، ٢٠٠١ : ٥٦ & Catherine.l , 2000 :14)

ويمكننا إجمال الخصائص المميزة للمجتمع الحديث على النحو الآتي :

(١) سياسياً : فصل الدين عن الدولة وظهور الدولة القومية العلمانية الجديدة بعيداً عن سلطة الكنيسة .

(٢) اقتصادياً : ظهور النظام الاقتصادي الرأسمالي القائم على الصناعة والإنتاج الكبير بدلاً من النظام الاقتصادي الإقطاعي القائم على الزراعة .

(٣) اجتماعياً : شهد المجتمع ظهور طبقات اجتماعية جديدة بالإضافة إلى نمو تقسيمات جديدة للعمل وفقاً للموقف من ملكية وسائل الإنتاج

(٤) ثقافياً : ظهور الثقافات الغربية التي ارتبطت بالأمم الجديدة والتي طورت لنفسها رموزها الخاصة بطريقة انتقائية لكي تعبر عن مصالحها وأهدافها .

(٥) دينياً : لم يعد للدين علاقة بالدولة واقتصرت الممارسات الدينية على الحياة الشخصية للفرد .

(٦) فنياً : " تقدم الفن المعماري والموسيقى والأدب والشعر وكل أشكال الفنون التشكيلية ، وقاد هذه الحركة مجموعة من الفنانين والمفكرين المتمردين على تراث الماضي التقليدي والمتبنين لكل الأفكار والقيم الجديدة " (Lauis. S, 2004 :4)

(٧) فكرياً : يقول " Barry Burke " تميز التفكير في مرحلة الحداثة بثلاث ملامح أساسية وهى :

- العقلانية بدلاً من الجهل
- النظام بدلاً من الفوضى
- العلم بدلاً من الخرافة (Burry. B,2005 :14)

" واتسم التفكير أيضاً بالموضوعية والاستقلالية بعيداً عن الانطباعات الشخصية " (Without Author , 2006 :12) .

وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي ما زالت تعانى فيه الدول النامية بما فيها مجتمعنا المصري من تعثر تجارب التنمية والإصلاح لأنها لم تنهض على أسس علمية سليمة ، مما يعرقل عمليات التحديث فيها على غرار المجتمعات الأوربية الغربية ، نجد هذه الدول الأخيرة قد تجاوزت مرحلة التحديث والحداثة لتنطلق إلى ما بعد الحداثة ، التي بدأت مع بداية القرن العشرين .

" وقد أشارت الدراسات الأكاديمية التي أجريت في مناطق متنوعة أن مفهوم ما بعد الحداثة postmodernism ، ارتبط بالتكنولوجيا المتقدمة وثورة الاتصالات والمعلومات ، وتطور الميديا بصفة عامة ، بالإضافة إلى حركات الشباب في مختلف أنحاء العالم التي تعبر عن ثقافتهم ورؤيتهم الجديدة للعالم "

(Mary. K , 2003 :2 &without Author , 2003 :4)

وتهتم المجتمعات المتقدمة في مرحلة ما بعد الحداثة بتنظيم المعلومات لكي تؤدى وظيفة معينة، فالهدف من توفر المعلومات لا يكون في معرفة الأشياء فحسب، بل الهدف يتمثل في كيفية استخدام هذه المعلومات. وهناك ارتباط قوى بين العلم والمعرفة الجيدة، تلك المعرفة التي سرعان ما تتحول إلى سياسة تعليمية تنمى القدرات والمهارات المختلفة.

ثانياً: أين نحن من الحداثة العالمية:

إن مناقشة هذا المحور تتطلب منا في البداية طرح مجموعة من التساؤلات من أهمها :

- هل يتطابق نمط الحداثة الموجود في المجتمع المصري مع نمط الحداثة الغربية؟ والإجابة (لا) لأن نمط الحداثة الذي تشهده دول الجنوب بصفة عامة هو نمط مشوه، لا ينهض على الأسس التي قامت عليها الحداثة الغربية
- ما الأسس التي نهضت عليها الحداثة الغربية؟
- الإجابة، نهضت الحداثة الغربية على : العلم، العقلانية، الإنتاج الاقتصادي الضخم القائم على الصناعات الكبرى، تغيير البنى السياسية والاجتماعية والثقافية، بما يتلاءم ومعطيات الحداثة.
- هل كان تشوه نمط الحداثة في دول الجنوب مقصوداً؟
- الإجابة (نعم) لأن حداثة دول الجنوب لها علاقة بمتغيرين أساسيين هما " التفكيك والتكامل " ؛ والمقصود بالتفكيك إعادة هيكلة البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الداخلية لهذه المجتمعات، بصورة معينة لتتكامل مع النظام العالمي الجديد، بعد إعادة تشكيلها بما يتلاءم وتحقيق أهدافه ومصالحه. ومن ثم لا يمكن توقع وجود نمط حداثى نقى مثل الذي شهدته دول المركز الرأسمالي.

وتخضع دول الجنوب لما يسمى " بعولمة الحداثة " والتي تشكل خطراً، تتركز أهم مظاهره في تفكيك الثقافات الوطنية، والعبث بالتراث، مما أدى إلى خلق حالة من التوتر والاضطراب داخلياً، فقدت معه شعوب تلك الدول القدرة على المحافظة على الموروث القديم، وعدم القدرة على تقبل الوافد الجديد والتكيف معه.

وتجدر الإشارة إلى أن تشوه تجارب التحديث أو محاولات التحديث ليست كلها على مستوى واحد، بمعنى انه قد تكون هناك محاولات للتحديث، تظهر فيها الجوانب الإيجابية بصورة أكبر من الجوانب السلبية، وقد يحدث العكس بمعنى أن تظهر الجوانب السلبية بدرجة أكبر تطمس الجوانب الإيجابية إن وجدت.

وقد مر مجتمعنا المصري بعدة تجارب في التحديث، وأتصور أن هناك ثلاثة مراحل أساسية في تاريخ مجتمعنا المصري لا يمكن تجاهلها، "أولاً" في مصر القديمة حينما طور أحمس وسائل قتالية ودفاعية جديدة تتلاءم مع قوة الهكسوس وقتها، واستطاع طردهم من البلاد. "وثانيا" في بداية القرن التاسع عشر، حينما شرع محمد على في بناء دولة مصر الحديثة، مدركاً أن قوة الشعوب تكمن في اقتصادها القوى، وتعليم أبنائها، فأرسل البعثات التعليمية للخارج وأنشأ المدارس التعليمية المتخصصة في الداخل (مدرسة الطب، مدرسة الهندسة، ومدرسة الألسن. . .) التي عرفت بعد ذلك باسم الكليات، كما اهتم بتقوية الجيش وزيادة أعداده. "وثالثاً" في النصف الثاني من القرن العشرين، حينما قام جمال عبد الناصر بمحاولة تحديث مصر أيضاً، بادئاً بتطوير البنية التحتية (زراعة ـ صناعة ـ تجارة. .)، وأعطى كذلك أهمية كبيرة للجوانب الاجتماعية (إلغاء الفوارق الطبقية ـ مجانية التعليم ـ قوانين الإصلاح الزراعي. . .)وأخيراً محاولات التحديث التي بدأت منذ منتصف السبعينيات وحتى وقتنا الراهن، التي تميزت بتحرير الاقتصاد، والاتجاه نحو الخصخصة، وتبنى النموذج الغربي في التنمية ولا سيما النموذج الأمريكي.

وإذا انتقلنا من الإطار الخاص الجزئي لمجتمعنا المصري إلى الإطار العام الكلى لدول المحيط أو دول الأطراف، نجد أن عملية نقل الحداثة أو الاستعانة بالنموذج الغربي في الحداثة لم يكن مرتبطاً بنضوج الحداثة الغربية، بل انتقل النموذج الحداثى الغربي إلى دول الجنوب وهو ما زال في بداية تطوره، ولم تكن دول الجنوب واعية بهذا النقل، أو درجة استعدادها له، مما افقد تجربة التحديث معناها الحقيقي كما هو في الغرب الرأسمالي ؛ ومن ثم ظهر نموذج للحداثة مشوهاً يحمل بعض الملامح الشكلية الخارجية للحداثة، دون أن تكون له علاقة بمضمون الحداثة.

والمقصود بالمضمون تطوير البنى الأساسية (اقتصادياً و اجتماعياً و سياسياً. . .) وتبنى

نمط جديد للتفكير يعتمد في الأساس على العقلانية والتنبؤ والضبط، ولذلك جاءت صورة الحداثة في مجتمعاتنا ممسوخة بلا مضمون، وأهم ما يميزها أنماط الاستهلاك التي باتت ملمحاً أساسياً أو تجلياً من أهم تجليات الحداثة الشكلية التي تقودنا إلى مزيد من التخلف والتبعية، ولا تنقلنا خطوة واحدة إلى الأمام.

إن ما نقل إلينا من الغرب تحت مسمى الحداثة لم يحدث قطيعة مع النظم السابقة سياسياً واقتصادياً وثقافيًا وفكرياً، ولم يطور في المقابل أسس العقل والمنطق والعلم، تلك الأسس التي تراكمت في الحضارة الغربية عبر قرون طويلة حتى اكتملت، واستطاعت أن تعبر عن نفسها بخلق مجتمع منتج، غابت عنه الخرافة، وساده العقل والعقلانية، وصار مجتمعاً ديمقراطياً، ينهض على احترام الفرد، وحماية حقوقه.

إن الحداثة لا يمكن أن تجتمع مع الخرافة[1]، وغياب الديمقراطية، وتخلف الأبنية الاقتصادية والسياسية، وهذا ما يشكل واقع البلدان العربية بصفة عامة ومجتمعنا المصري بصفة خاصة.[2]

إن التقدم العلمي والتقني الذي تشهده دول الشمال يزيد من اتساع الفجوة بينها وبين دول الجنوب من ناحية، ويزيد من تهميش دول الجنوب من ناحية أخرى. ويكفي القول بأن الدول الكبرى توفر المليارات من الدولارات سنوياً للإنفاق على البحث العلمي، وهذا الإنفاق لا يكون إلا لمؤسسات أو دول ذات اقتصاديات ضخمة. أما نحن في مجتمعنا المصري فما زلنا نناقش، هل التعليم يقع في نطاق الاحتياجات الأساسية للفرد أم أنه يشكل جزءاً من الخدمات يجب أن تتوفر لمن يستطيع الإنفاق عليه. وهل الإنفاق على البحث العلمي يمكن أن يكون له مردود تنموي؟ وكيف يمكن الإنفاق على البحث العلمي. . . . . والكثير من الأسئلة التي تطرح على هذا المنوال[3].

---

(١) وقد أشارت دراسة أجريت في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة إلى أنه يتم إنفاق ١٠ مليار جنيه مصري. على الدجالين والمشعوذين (هذه النسبة تفوق حجم العائد من قناة السويس).

(٢) تنفق منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية ما يقرب من ٣٠٠ مليار دولار سنوياً على البحث والتطوير العلمي " . (فارس أبى صعب، ١٩٩٩ : ٥٤).

(٣) سئل وزير التعليم العالي د. هاني هلال في برنامج تليفزيوني شهير (البيت بيتك) يوم الأحد ٩/ ٤/ ٢٠٠٦ هل يوجد بحث علمي في مصر؟ وأجاب بنحاول يكون فيه بحث علمي.

إن الهوة بين الشمال والجنوب لم تعد هوة اقتصادية فحسب، بل صارت هناك هوة علمية وثقافية يصعب تجاوزها بالشروط والمعطيات الراهنة.

وتجاوز هذه الأزمة لن يكون باستيراد نماذج غربية في التحديث، لأن التعامل السطحي مع هذه النماذج قاد إلى خلق العديد من التناقضات على كافة المستويات، ومن أبرزها التناقضات الثقافية؛ فلم تؤد العناصر الثقافية الوافدة إلى خلق قطيعة مع تراث الماضي، بل تعايش التراث مع الوافد مما أدى إلى خلق نموذج ثقافي ثالث مشوه، لا يشكل نموذجاً تراثياً ولا يشكل نموذجاً حديثاً.

وأصبح مجتمعنا يعانى من حالة التمفصل على كافة المستويات، وحتى على مستوى الممارسات اليومية، وأصبح التفكيك من الداخل (ثقافياً وطبقياً وقيماً. . .) هو الملمح الواضح للحداثة المصرية. وحتى الخطاب الرسمي للدولة فهو أوضح صورة لحالة التفكيك المرتبطة بالحداثة المشوهة، حيث يتسم الخطاب بالفوقية، والبعد عن الواقع وعن تفاعلات الحياة اليومية الداخلية.

ولم تعد الثقافة القائمة الآن تعكس خصوصية مجتمعنا لأنها ثقافة فقدت الكثير من رموزها الأساسية تحت ضغط الإعلان عن رموز الثقافة الغربية من ملابس وأطعمة وموسيقى، مما أدى إلى شيوع ثقافة الاستهلاك وإن جاز لي أن قول شرهه وسفه الاستهلاك لسلع لم نشارك في إنتاجها.

وانعكس الأمر في مجتمعنا، فبدلاً من أن يرتبط التقدم بالإنتاج الضخم، والقدرة على التسويق للمنتج المحلى وتصديره، صار التقدم مرتبط في أذهان الكثيرين من العامة والخاصة بالقدرة على الاستهلاك، واقتناء السلع المختلفة التي تعكس تقدم الثقافة الغربية وخاصة الثقافة الأمريكية.

إن اختلاف أشكال الحداثة وصورها في المجتمعات الغربية الرأسمالية التي أنتجتها والمجتمعات العربية التي نقلتها اختلاف جوهري ترتب عليه أن صارت الحداثة لدينا كما يقول " أحمد زايد " حداثة برانية " لأن أساليب الحياة والتصورات العامة، وأنماط السلوك التي لا توصف بأنها تقليدية ولا حداثية وإنما هي مزيج مشوه من كليهما. إنها ثقافة ثالثة تقوم على مبادئ معاكسة للمبادئ التي نهضت عليها الحداثة بالمعنى الذي وجد في الغرب.

وهذه المبادئ المعاكسة ليست مشتقة بالضرورة من التقاليد أو التراث . فالحداثة البرانية تشوه التقاليد والتراث بنفس القدر الذي تشوه به المظاهر الحداثية الأصيلة وليس أدل على ذلك من أنها ترفض العقل في كليهما "

(أحمد زايد، ٢٠٠٥ :١١٣)

وهكذا يتضح لنا أن خطورة النماذج الجاهزة في التحديث تكمن في أنها لا جذور لها في مجتمعنا، ولم نسع إلى ترسيخها بتغيير الواقع كي يتأهب لاستقبالها والتعامل معها بكفاءة.

لقد مرت الحداثة الغربية بعدة مراحل تسلم كل مرحلة منجزاتها للمرحلة الجديدة كي تضيف عليها . فكان انطلاق العقل بعيداً عن القيود والأغلال في عصر التنوير، الذي صارت له فلسفة باسمه هي فلسفة التنوير، ثم انطلق العلم يحقق أهدافه بصورة إجرائية ملموسة معبراً عن نفسه في الثورة الصناعية والإنتاج الضخم، وكذلك التسويق الداخلي والخارجي، ولم يكن لهذه الصورة المضيئة من تاريخ الحضارة الغربية أن تكتمل دون أن تعطى للحرية مساحة، لتعيد صياغة المفاهيم بين الدول كنظام سياسي وبين الأفراد، فجاءت الثورة الفرنسية التي انتشرت أصداؤها بعد ذلك في كل أنحاء العالم، لتكتمل صورة الحداثة الغربية ذات الطابع الكوني وتنتقل في كل أرجاء العالم.

وهكذا يتضح لنا ضعف موقفنا من قضية التحديث ونموذج الحداثة العالمية، لأننا أخذنا نتائج الحداثة الغربية دون الأخذ بمقدماتها، فالاستهلاك لا بد وأن يسبقه إنتاج، والإبداع لابد أن يسبقه تغذية العقل بالعلم، وهذا لم يتوفر لدينا، فجاءت صورة الحداثة باهتة ومشوهة وغير مكتملة.

ثالثاً: معوقات التحديث في المجتمع المصري:

يتطلب البحث عن معوقات التحديث في أي مجتمع من المجتمعات تتبع حركة البناء الاجتماعي، عبر مراحل تاريخية مختلفة، لرصد العوامل الخارجية والعوامل الداخلية المؤثرة سلباً وإيجاباً في حركة هذا البناء.

وشهدت العديد من المجتمعات العربية بعض محاولات التحديث التي لم تكتمل ؛ والنظرة الرأسية (تتبع التطور التاريخي بالإضافة للخصوصية الاقتصادية والاجتماعية) تتيح

لنا فرصة تتبع مراحل الاستقرار التي شهدت محاولات التحديث، ومراحل التفكيك التي شكلت حجرة عثرة أمام عمليات التحديث. كما تتيح لنا النظرة الرأسية الكشف عن دور العوامل الخارجية والعوامل الداخلية المؤثرة في الحالتين (الاستقرار والتفكيك).

ويلاحظ على مجتمعنا المصري أن فرصة تعرضه للتفكيك كانت أعلى من فرصة تعرضه للاستقرار. وقد كانت المشاهدات الواقعية في السنوات الأخيرة وخاصة منذ منتصف السبعينيات خير دليل على ذلك. حيث الاختلال الطبقي، والتناقض القيمي والثقافي، وكذلك السياسي (الفرق الكبير بين الشعارات المعلنة والسياسات المتبعة) مما جعل إمكانية تأثير العوامل الخارجية في إعادة تشكيل المجتمع المصري أكبر وأوضح وبصفة عامة فإن المجتمع المصري كجزء من المجتمع العربي الكبير قد تعرض لعاملين حالا دون تحقيق مشروع النهضة وهما : " عدم اكتمال الشروط التاريخية لتحول المجتمع العربي إلى مرحلة الدولة الحديثة. ومنظومة العلاقات غير المتكافئة التي ربطت هذا المجتمع بالمركز الرأسمالي، بدءاً من علاقات السيطرة الغربية السياسية والعسكرية المباشرة وغير المباشرة، مروراً بعلاقات الاستغلال والنهب الاقتصادية، وصولاً إلى علاقات التبعية الثقافية وعلاقة الاستلاب الفكري والأيديولوجي "

(فارس أبى صعب، ١٩٩٩ : ٥٢)

ومن هنا يصعب فهم تجربة التحديث في أي مجتمع من المجتمعات الطرفية بعيداً عن جملة العوامل الخارجية والداخلية، مع مراعاة أن العوامل الخارجية تشكل العوامل المستقلة في إحداث التغيير، لأن النظام الرأسمالي كان وما زال يعيد صياغة المجتمعات التابعة في محاولة منه للحفاظ على مصالحه، وتحقيق أهدافه، بل ومطامعه التوسعية في المنطقة العربية على وجه الخصوص.

وإذا كان من الصعب فهم تجربة التحديث في المجتمعات الطرفية بعيداً عن فهم العوامل الخارجية والداخلية، فهناك صعوبة أخرى تواجه هذه المجتمعات، تتمثل في استحالة التحديث بصورة منفصلة عن الخارج، بعبارة أخرى صعوبة انطلاق التجربة الحداثية من منظور داخلي ذاتي وذلك لسببين :

الأول : إن النظام الرأسمالي والقوة المهيمنة عالميا تبحث دائماً عن مجال خارجي، يوفر لها

كل ما تحتاجه من مواد خام، ومصادر طبيعية لازمة للصناعات المتطورة لديها، فضلاً عن التسابق المحموم لخلق أسواق في دول المحيط لتصريف الفائض من الإنتاج، مما يتطلب إعادة هيكلة النظم الاقتصادية والاجتماعية في هذه المجتمعات بطريقة معينة تتطلبها عملية التحديث المستمرة في المركز الرأسمالي المتطور.

الثاني : أن هناك مقاييس عالمية للجودة في كل مجالات الحياة، ومن يعمل خارج نطاق هذه المقاييس فهو خارج نطاق العالم الجديد، ولن يتم الاعتراف بما حققه، ولذا يجب على المجتمعات الجنوبية أن تأخذ بأسباب التقدم والتنمية التي تقود إلى عملية التحديث بمعناها الحقيقي وليس الشكلي.

وفيما يلي سوف نلقى الضوء على أهم معوقات التحديث في المجتمع المصري لعلنا نستطيع بعد ذلك أن نصوغ آليات للمواجهة، واستشراف آفاق المستقبل.

أولاً: معوقات التحديث الخارجية:

١ـ خبرة الاستعمار : لا يمكن دراسة المجتمع كجزء منفصل عن تاريخه من ناحية وعن طبيعة علاقته بالعالم الخارجي من ناحية أخرى، ولا سيما إذا كانت العوامل الخارجية تعد بمثابة المتغير المستقل، الذي يلعب دوراً مؤثراً لا يمكن إغفاله كما هو الحال في الدول النامية، وتاريخ علاقتها بالدول الاستعمارية قبل وبعد الاستقلال. وتشير التجارب التنموية التي شهدتها الدول النامية منذ حصولها على استقلالها إلى أن هناك خللاً ما، وقصور في تلك التجارب، ولم يكن ذلك مقصوراً على دولة دون غيرها، وإنما يكاد يكون تعثر التنمية سمة مشتركة بين كل الدول النامية، مما يجعلنا ندرك أن ثمة عوامل مؤثرة تلعب دوراً في هذه الوضعية المأزقية " (حنان سالم،٢٠٠٣، ٨٢ :٨٣)

وببساطة شديدة لقد آدت خبرة الاستعمار إلى عدم تطور شعوب الجنوب بطريقة متسقة، كما حدث مع دول الغرب الرأسمالية المتقدمة، مما أدى إلى خلق حالة من التناقض على المستوى الداخلي، فقدت معه عمليات التنمية والتحديث القدرة على الاستمرار والتواصل بشكل إيجابي وفعال. وفى الوقت الذي تتعثر فيه تجارب التحديث في الجنوب، تتكامل دول المركز الرأسمالي، وتحقق أعلى درجات الاتساق على المستويين الداخلي والخارجي. بل وتسعى إلى التكامل مع بعضها البعض لدعم

المصالح المشتركة . (وهذا يفسر لنا ظهور التحالفات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي . . . .)

وتجاوز الأزمات التي نتجت عن الاستعمار لا يمكن تحقيقه دفعة واحدة، ومن يتصور من كتاب الغرب أن العالم الثالث أسعد حالاً في مراحل نموه وتطوره من العالم الأول، لأنه يستطيع أن يتجاوز بعض المراحل التي مرت بها الدول الكبرى وعانت فيها حتى تصل إلى مرحلة الحداثة، أو بعبارة أخرى الأخذ بنظرية حرق المراحل وصولاً لمرحلة الحداثة، فهذا التصور خاطئ.

إن السنوات الطويلة التي عاشتها دول الجنوب تحت نير الاستعمار أفقدتها الكثير من استقلالها السياسي والاقتصادي، وأصبحت تابعة للمركز الرأسمالي المتقدم بصورة يصعب تجاوزها بالأطر التقليدية التي لعبت قوى الاستعمار دوراً واضحاً في صياغتها بطرق معينة .

وحينما شرعت الدول العظمى في تقسيم العمل الدولي بعد الاستقلال العسكري وضعت شروطاً مجحفة من شأنها الإبقاء على حالة التخلف وإعادة إنتاج المواد الخام، على أن تتولى هي عملية التصنيع، الأمر الذي جعل من دول الجنوب أسواقاً لمنتجات الدول المتقدمة .

" ومع نهاية الثمانينيات وخلال التسعينيات من القرن العشرين ولأسباب كثيرة في مقدمتها ثورة الاتصالات وسقوط النظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، سيطرت على الفكر الاقتصادي مبادئ العولمة وفى مقدمتها تحرير العلاقات الاقتصادية الدولية، خصوصاً في مجال التجارة والخدمات وحركات رؤوس الأموال، وأخذت طريقها للتطبيق على مستوى العالم ككل، وعلى مستوى كل دولة على حدة .

ونظراً لسيطرة الدول الصناعية الكبرى وشركاتها المتعددة الجنسية، وفى مقدمتها الولايات المتحدة على العناصر الحاكمة لحركة الاقتصاد العالمي من تجارة خارجية وخدمات وحركات رؤوس الأموال، فلم يكن أمام أغلبية الدول النامية إلا أن تقبل خيار الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد كما تراه القوى الكبرى، دون أن يكون للدول النامية تأثير قوى في صياغة مبادئه وتحديد تطبيقاته . ولم تكن مصر استثناء من ذلك،

لقد قبلت مبدأ حرية التجارة في السلع والخدمات بانضمامها إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية، كما فتحت أبوابها للاستثمارات الأجنبية بما في ذلك الاستثمار غير المباشر في الأسهم والسندات، والتزمت بمبادئ الإصلاح الاقتصادي كما صاغها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وهذا أمر يمكن قبوله من حيث المبدأ، حيث لا مفر منه، والبديل هو الانعزال عن التيار العالمي، وهو أمر لا يمكن تحمل تبعاته السلبية الضخمة" . (مصطفى السيد، ٢٠٠٣ : ٤٠)

فكما سبق أن أشرت لا يمكن لأي مجتمع أن ينمو خارج نطاق النظام العالمي الجديد، الذي يحتكر التقنية العالمية سريعة التطور، والتحكم في مؤسسات المال العالمية، وامتلاك التكنولوجية الحديثة (في الاقتصاد والاتصال والإعلام والدعاية . . .) فضلاً عن القوة العسكرية وحيازة أسلحة الدمار الشامل والقدرة المستمرة على تطويرها. ومن ثم فإن هذه الدول وفقاً لتلك المعطيات سابقة الذكر هي التي تتحكم في معايير الجودة وتقوم بصياغتها.

وحينما نضع هذه الحقائق أمام أنفسنا لا يكون الهدف تثبيط الهمم، أو الشعور بالعجز وعدم القدرة على تجاوز محنة التخلف والتبعية، وإنما هذه القراءة الواقعية لحقيقة الوضع المأزوم لمجتمعنا تقودنا إلى البحث عن وسائل للخروج من دائرة التخلف والتبعية بشرط أن يراعى في اختيار هذه الوسائل ما يناسب خصوصية مجتمعنا، وفي نفس الوقت تتفق هذه الوسائل مع ما يتطلبه النظام العالمي الجديد، فقد فرضت علينا آلياته وعلينا أن تستعد للتفاعل معه وليس الاستسلام له.

٢ـ **علاقات التبادل اللا متكافئ**: حينما نتحدث عن طبيعة التبادل اللا متكافئ بين الشمال والجنوب، واختلال ميزان القوة الاقتصادية لصالح الدول الكبرى، لابد أن نتوقف عند الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة لأنها " صاغت الاقتصاد الكوني الحالي في مؤتمر عقد في بريتون وودز في نيوهامبشايرعام١٩٩٤ ، وهو ما أعطى المؤسسات العسكرية والصناعية الأمريكية نفاذاً غير محدود إلى المعادن والنفط والأسواق وقوة العمل الرخيصة، وجرى اختراع البنك وصندوق النقد الدوليين لتنفيذ هذه الاستراتيجية. فقد كانت قاعدتهما في واشنطن حيث يرتبطان بحبل سرى مع الخزانة الأمريكية، وكانت

القوة التصويتية لأعضائهما محددة بدرجة الثراء، وبذلك كان لأمريكا الهيمنة عليهما، وكان رئيس البنك الدولي دائماً أمريكياً " (جون بيلجر، ٢٠٠٣ : ١٨٠)

ومحاولات الإصلاح المفروضة علينا من الخارج أو ما يسمى ببرامج التكييف الهيكلي كلها صياغات أمريكية، تهدف إلي الحفاظ على المصالح الأمريكية، والهيمنة على ثروات العالم، حتى تصبح السيادة لأمريكا وحدها بلا منافس.

هذه الأيديولوجية تظهر في سياستها الخارجية التي تحول دون المحافظة على حقوق الإنسان في دول الجنوب، ورفع مستوى معيشته، وإقامة الديمقراطية. إن ما تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية هو عولمة الفقر، وتستخدم في ذلك المساعدات تارة، والديون تارة أخرى، لتحكم قبضتها على هذه الدول، وتقوم بتوجيهها في المسار الذي ترضى عنه الإدارة الأمريكية.

" ويقر البنك الدولي الآن بأن عدداً قليلاً من الدول الأكثر فقراً هي التي سيتاح لها بلوغ أهداف تخفيض الفقر مع عام ٢٠١٥ " (جون بيلجر، ٢٠٠٣ : ١٨٤)

والملاحظ أن حيل الدول الصناعية الكبرى بزعامة أمريكا لم ولن تنتهي، فكل قرار يتم اتخاذه ما هو إلا أداة لترسيخ قوة هذه الدول، وترسيخ ضعف دول الجنوب. وعلى سبيل المثال فقرار منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١ بتحرير التجارة ما هو إلا وسيلة للتدخل في اقتصاديات الدول الفقيرة، وفرض تطبيق برنامج الخصخصة بدون أسس مما ترتب عليه القضاء على الخدمات الاجتماعية العامة، وضرب المنتجات الوطنية، في الوقت الذي توفر فيه من خلال هذه الاتفاقية كافة الضمانات والحماية لمنتجاتهم الصناعية، والعمل على ترويجها في دول الجنوب التي باتت تشكل أسواقاً لمنتجات الغرب.

وهذا المخطط الإستراتيجي للدول الصناعية الكبرى يهدف إلى استلاب دول الجنوب ولا نقول إضعافها بل القضاء عليها. والدليل على ذلك أن شروط الاستلاب في المرحلة الكونية الجديدة تختلف عن أي مرحلة سابقة. ففي البداية سعت الدول العظمى إلى احتكار الصناعة حتى تضمن ترويج صادرتها في الدول التابعة، في نفس الوقت التي سعت فيه وبنفس القوة لمنع وصول صادرات الدول النامية لأسواقها ؛ ورفض خفض

أو إلغاء الرسوم الجمركية على صادرات الدول الفقيرة، وبالتالي عدم تمكينها من فرصة المنافسة في الأسواق العالمية.

"ويقر البنك الدولي أن بعض الإجراءات التي تتخذها الدول المتقدمة بدعوى التحوط من مخاطر العولمة مثل الإجراءات الحمائية تؤدى إلى تخفيض الدخل القومي لدول الجنوب بما يوازي ضعف قيمة المساعدات الرسمية التي تتلقاها دول الجنوب.

وهذا التبادل اللا متكافئ بين الدول المتقدمة والدول النامية يتضح أكثر إذا عرفنا مدى خرق الدول المتقدمة لقواعد التحرر الاقتصادي والعولمة بدعمها لقطاع الزراعة المحلية بحوالي مليار دولار يومياً حتى تستطيع مواجهة المنتجات الزراعية الواردة من الدول النامية، مما أدى إلى إحداث فجوة في التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية؛ حيث عجزت الدول النامية عن تصدير هذه المنتجات للدول المتقدمة بالرغم من أن تلك المنتجات تمثل أحد أهم المصادر الرئيسية للدخل القومي في الدول النامية.
(محمد القفاص، ٢٠٠٤ : ١٠٧)

وتجدر الإشارة إلى أن " المخاطر البديهية في العلاقة بين الشمال والجنوب هي إفراز حتمي لوضع ينطوي على مفارقة بالغة، لعالم أصبح عالماً واحداً على الصعيد الواقعي من خلال وسائل الاتصال، واقتصادياً من خلال الاقتصاديات المتكاملة. لكنه عالم لا يزال مقسماً إلى دول مفرطة في التقدم وأخرى نامية، أو دول مفرطة في عتادها وأخرى محرومة من هذا العتاد " (جاك الوك، ٢٠٠٤ : ١٧)

وأهم ما يثير الانتباه في عملية استلاب دول الجنوب في المرحلة الكونية الجديدة ما تتعرض له هذه الدول، من محاولات لنقل عملية اتخاذ القرارات الهامة الداخلية من نطاق الحكومات المحلية الوطنية[1] إلى نطاق القوة الدولية؛ كما لو كانت حكومات دول الجنوب لم تصل بعد إلى سن الرشد، وآن لها أن تتخذ ما تشاء من قرارات تمس سيادتها ووحدتها، الأمر الذي يترتب عليه العديد من الانتهاكات التي تتم بمباركة

(١) اتضحت هذه الانتهاكات أثناء عرض أزمة لبنان في مجلس الأمن في أغسطس ٢٠٠٦ وتعرضها لهجوم وحشي من إسرائيل، وقد ظلت المناقشات منحازة للجانب الإسرائيلي إلى أن صدر القرار رقم ١٧٠١ الذي لم يمنح لبنان أي حقوق سوى وقف إهدار الدم.

المؤسسات الدولية التي فقدت مصداقيتها وحيادها أمام العالم، وظهر انحيازها للقوى العظمى التي تسيطر على مقاليد الأمور في العالم وتستغلها لصالحها.

٣ـ **تفكيك الثقافة الوطنية وتبعيتها**: إن الحرب الثقافية إن جاز لي استخدام هذا التعبير لا تقل ضراوة عن الحرب العسكرية، بل قد تكون أضرارها مضاعفة، لأن الحرب العسكرية قد يتم إنهاؤها في فترة ما فهي محدودة الزمن مهما طالت، آما الحرب الثقافية فقد نعلم متي بدأت ولكننا لا نستطيع أن نعلم متى ستنتهي. ونواجه الآن في ظل الثورة الثالثة (الثورة التكنولوجية) ثقافة جديدة هي ثقافة الاختراق وبث الأفكار والمعلومات التي من شأنها تثبيت وتأمين السياسات التي ترغب فيها القوى العظمى وتعبر عن مصالحها.

ويعبر "جون بيلجر" عن ذلك بقوله " يتم في الغرب تدريبنا على النظر إلى المجتمعات الأخرى وفقاً لما تحققه لنا " نحن " من فائدة، أو ما تشكله من تهديد، وعلى النظر إلى الاختلافات " الثقافية " على أنها أكثر أهمية من القوى السياسية والاقتصادية التي نحكم من خلالها على أنفسنا " (جون بيلجر، ٢٠٠٣ : ١٨)

إن دول العالم المتقدمة لم ولن تسعى إلى خلق حالة من عولمة الحداثة التي تتوازى فيها دول العالم الأول مع دول العالم الثالث أو الشمال مع الجنوب، لأن في ذلك تناقض للمصالح ولموازين القوى التي تسعى الدول المتقدمة إلى الإبقاء عليها والاحتفاظ بها، حتى وإن تطلب تحقيق ذلك تفكيك الثقافات القومية أو حتى تقويض أنظمة الحكم بها واستبدالها بأخرى موالية للمصالح الخاصة بها.

وفى هذا الإطار يقول "أحمد زايد" "إن العالم الذي تخلقه عولمة الحداثة موحداً عند القمة، مفرقاً عند القاع. ولأن نظريات الحداثة وعولمتها هي نظريات مركزية، مصدرها المراكز المتقدمة في العالم الرأسمالي، فإنها لا تستشعر عمليات التآكل والتفكك التي تتعرض لها الثقافات المحلية، خاصة عند أطراف العالم. وجل ما يقدم هؤلاء يدور حول فكرة محورية مؤداها أن أي صراعات تتخلق داخل مجتمع العولمة سواء كانت محلية أم مركزية هي بشكل أو بأخر تعبير عن الحداثة، فهي ردود فعل لم تكن لتظهر في الأصل لولا هذا الزحف الكوني الجديد. فما يشغلهم ليس بناء الأمم في الداخل، بقدر

ما يشغلهم التعبير عن ظاهرة العولمة وتأكيد وجودها، وتأكيد عدم إمكانية إجراء تحليلات بعيدة عن ظرفها الحاضر " (أحمد زايد، ٢٠٠٥ : ٣١)

وفى إطار هذا المناخ الكوني الجديد فرضت علينا التبعية الثقافية التي حولتنا إلى " قطع من الشطرنج تحركها مصالح الإمبريالية الجديدة تحت عباءة الكونية والعولمة " (عبد العزيز حمودة، ٢٠٠١ : ٩٨)

ولا يجب أن نعفى أنفسنا من مسئولية تسهيل عمليات الاختراق الثقافي الغربي لثقافتنا ودون أن نضع في اعتبارنا أدنى حسابات لما يمكن أن يترتب على هذا الاختراق من فوضى واضطراب ومخاطر، وقيادة العقل العربي إلى طريق مسدود، يفقد فيه القدرة على التمييز والانتقاء.

ومازالت ملامح المشروع النهضوى لنا لم تتحدد بعد، ومازال الانبهار بالمشروع الغربي قائماً، ونحن ما بين مؤيد ومعارض، والمشروع التنويري الغربي ليس كله خير وليس كله شر، ولكن يجب أن تنطلق فكرة التحديث في مجتمعنا من الداخل لمراعاة الأنساق القيمية والثقافية التي تعد ملمحاً أساسياً في الطابع القومي للشخصية المصرية. فسيادة العلم لا يجب أن تكون بعيدة عن الدين والأخلاق[1]، وألا تحول الواقع من حولنا إلي واقع مادي بلا روح. وهذا ما حدث في الدول المتقدمة، فصار المشروع التنويري لها مهدد بالتفكيك لأن قيم السوق والمنافسة ورأس المال قتلت الروح في الإنسان، هذا الإنسان الذي انطلق الفكر التنويري يؤكد أنه محور التحديث، وأن لا سلطان أقوى من سلطة عقله وإرادته، وهاهو اليوم في ظل المادية الشرسة يفقد هذه الإرادة ويتحول إلي آلة لضخ الأموال، وغدت المطالبة بالعودة للقيم الروحية والدينية أمراً ضرورياً لاستكمال المشروع النهضوى الغربي.

وقد لا يتصور أحد أن العقل الغربي يمر بمأزق في ظل القيم المادية، وربما لا يعترف بذلك رجال السياسة والاقتصاد في تلك الدول، ولكن الكتاب والأدباء كثيراً ما عبروا عن ذلك. وما يهمنا في هذا الموضوع هو أن نضع خصوصيتنا أمام أعيننا، وننتقد واقعنا

(١) شهد العالم مؤخراً تعارضاً بين قضايا علمية مثل (الاستنساخ البشري واستئجار الأرحام ونقل الأعضاء البشرية من المتوفين. . . وغيرها) وبين القيم الدينية والأخلاقية.

بموضوعية، كي نستطيع الوثوب فوق كل العقبات، ، وإفساح المجال لإعمال العقل العربي بدلاً من اختزاله والحكم عليه بالفشل، فالحسابات المتأنية ضرورة أساسية بل وملحة في التعامل مع آليات التحديث.

وسوف يقودنا تبنى هذا الاتجاه إلى مناقشة وتحليل أهم معوقات التحديث الداخلية في مجتمعنا المصري.

ثانياً: معوقات التحديث الداخلية:

إذا انتقلنا من المعوقات الخارجية التي تعد قاسماً مشتركاً بين كل دول الجنوب، نجد أنفسنا أمام المعوقات الداخلية لمجتمعنا المصري التي تشكل جزءاً أساسياً من خصوصية هذا المجتمع. وتتمثل أهم المعوقات الداخلية في الآتي :

١ـ أزمة الاقتصاد المصري: يعانى مجتمعنا المصري من أوجه قصور خطيرة على عدة مستويات كانت محصلتها النهائية " أننا أصبحنا دولة تابعة ذات اقتصاد ضعيف الإنتاجية، ومشاركتنا في إرهاصات العصر الجديد محدودة بمحدودية وزننا في ميزان القوى العالمي، وبمحدودية إنجازنا الديمقراطي الداخلي الذي يقف متأرجحاً لا راسخاً، وبمحدودية ما تحقق حتى الآن من نتائج للتكامل الغربي الذي تأخر طويلاً" . (أحمد عبد الله، ٢٠٠٥ : ٢٠) وفى تصوري أن أزمة الاقتصاد المصري تكمن في عدم القدرة على رصد المخاطر أو التنبؤ بها، وبالتالي صعوبة الاستعداد لها. وظهر ذلك جلياً عند البدء في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاديات السوق الحرة، فلم تكن أبنية المجتمع مؤهلة لهذا التحول الذي ينهض في دول المركز على أسس منها: تحرير الأسعار وزيادة الضرائب، وخفض الإنفاق العام، ومن ثم فقد ذهبت الطموحات والأحلام المرتبطة بهذا التحول أدراج الرياح.

ونستطيع القول بأن نتائج التحول الاقتصادي جاءت عكسية، فتحرير التجارة مثلاً أفاد الدول المتقدمة، وأضر بالدول النامية بصفة عامة وبمجتمعنا المصري بصفة خاصة. فقد تزايد لدينا معدل الواردات بصورة تفوق معدل الصادرات.

والجدول الآتي يوضح لنا حجم الصادرات والواردات في المجتمع المصري في الفترة من ١٩٩٠وحتى عام ٢٠٠٣.

الصادرات والواردات في الاقتصاد المصري بالمليار دولار

العـــــام	الـــواردات	الصـــــادرات
١٩٩٠	٩,٢١٦	٢,٥٨٥
١٩٩١	٧,٨٦٢	٣,٦٥٩
١٩٩٢	٨,٢٤٥	٣,٠٥١
١٩٩٣	٨,١٨٤	٣,١٠٥
١٩٩٤	١٠,٢١٩	٣,٤٧٦
١٩٩٥	١١,٧٦٠	٣,٤٥٠
١٩٩٦	١٣,٠٢٨	٣,٥٣٩
١٩٩٧	١٣,٢١١	٣,٩٢١
١٩٩٨	١٦,١٦٦	٣,١٣٠
١٩٩٩	١٦,٠٢٢	٣,٥٥٩
٢٠٠٠	١٤,٠١٠	٤,٦٨٩
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٦,٤٤١	٧,٠٧٨
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٤,٦٢٧	٧,١٢٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٤,٨٢١	٨,٢٠٥

مصدر الجدول : منظمة التجارة العالمية (التقرير السنوي) والنشرة الإحصائية للبنك المركزي المصري في : محمد القفاص وآخرون، (٢٠٠٤، ١٥٨ : ١٥٩).

ولم تكن مشكلة ضعف الصادرات وزيادة الواردات هي الملمح الوحيد لأزمة الاقتصاد المصري فهناك ملامح أخرى منها التضخم، وضعف قيمة العملة الوطنية، وعجز الموازنة العامة " وتأكل معدلات الادخار المحلى، الخلل في توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية نسبياً، تغيير أنماط الاستهلاك الذي أدى إلى تفاقم الاتجاه نحو الاستيراد الاستهلاكي من سيارات وتليفونات محمولة وغيرها، وإرهاق دخول الطبقات المتوسطة نتيجة ازدياد النزعة لديها نحو المحاكاة " (مصطفى السعيد ٢٠٠٣ : ٢٣)

وقد أدت أزمة الاقتصاد المصري إلى خلق حالة من عدم الثقة والمصداقية بين الحكومة والأفراد من ناحية، وانسحاب المستثمرين وخاصة الأجانب من الأسواق المصرية من ناحية أخرى.

٢ـ تآكل دور الدولة : " دعت العولمة إلي الليبرالية في الاقتصاد والسياسة والثقافة. وتأثرت كل دول العالم بهذه الديناميكية الجديدة التي ظهرت في دائرة العلاقات الدولية. وقد

استطاعت الدول الأوربية أن تحقق قدراً من الاتساق الداخلي ودرجة لا بأس بها من التكامل الخارجي. وأولى آليات الاتساق الداخلي عدم طغيان قطاع على قطاع آخر، أو الاهتمام بتطوير جانب معين على حساب جانب آخر، ولأن طبيعة الضغوط الخارجية المفروضة على الدول الأوربية أقل بكثير بالمقارنة بالضغوط المفروضة على دول العالم الثالث، فضلاً عن توازن القوى الداخلية السياسية والاقتصادية واحتفاظ الدولة بهامش من الحرية والاستقلال، بعيداً عن القوى الاقتصادية المهيمنة على حركة التجارة والأسواق، جعلها تحتفظ بهيبتها ودورها في تحقيق الضمانات الاجتماعية لفئات المجتمع "(حنان سالم، ٢٠٠٤، ٣٤: ٣٥)

وقد أكد انطونى جيدنز على ضرورة " أن يكون للدولة القومية دوراً حاسماً في عملية التحديث " (مايك فيذرستون، ٢٠٠٥ : ١٩٩) هذا على الجانب المادي، وعلى الجانب المعنوي تشكل قوة الدولة ظاهرة نفسية، تدفع بالأفراد والجماعات نحو الانتماء لكل الرموز والمعتقدات التي تمثل سلطة الدولة (المشاركة السياسية –الحفاظ على الممتلكات العامة – الدفاع عن الوطن. . . .) وهذا الأمر مطلوب لإتمام عملية التحديث.

ولا نستطيع القول بأن دور الدولة ظل ثابتاً في أي مجتمع من المجتمعات حتى المتقدمة منها، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تقلص دور الدولة، نظراً لوجود شركات عملاقة مثل فورد وموتورولا وكوكاكولا. . . . ولم تستطع الحكومة الأمريكية أن تدخل معها في صراع لأنها تشكل عصب الاقتصاد الأمريكي.

ولكن حاولت الدولة أن تخلق حالة من التوازن على كافة المستويات، وبخاصة المستوى الاجتماعي، فاستطاعت بذلك أن تقلل من حجم المخاطر المتوقعة من ارتفاع حجم الاستثمارات الخاصة.

وعندما شرعت الدولة المصرية في تطبيق برنامج الخصخصة كان من المتوقع أن يكون لها دور رقابي وإشرافي على هذا التحول الخطير، ولكن ما حدث هو العكس فقد تقلصت صلاحيات الدولة لأقصى درجة.

وتم تجميد شركات القطاع العام تمهيداً لبيعها دون خطط مسبقة، مع العلم بأن هناك شركات كانت ناجحة وأخرى تحتاج إلى تحديث، ولكن الدولة لم تعط أدنى اعتبار لهذه

المؤشرات، وجاء التجميد الفجائي مع ضعف نمو القطاع الخاص بالصورة التي يمكن أن تقود قاطرة التنمية سبباً في أن يفقد المجتمع المصري الكثير من المكاسب التي كان من الممكن حدوثها، بقليل من الإدراك والتخطيط.

إن عملية التحول الاقتصادي لا يجب أن تحدث مرة واحدة وبصورة فجائية، بل يجب أن تكون هناك مرحلة انتقالية بين القديم والحديث، ولكن غابت هذه المرحلة وأصبح السعي نحو بيع القطاع العام هدفاً في ذاته، ولم يستطع القطاع الخاص الصمود لأن المستثمرين المحليين اكتفوا بالاتجاه نحو الاستيراد (مما أحدث خللاً في الميزان التجاري) لتغطية أنماط الاستهلاك المتسارعة في مجتمعنا، بالإضافة إلى انخفاض سعر الكثير من المنتجات، ولاسيما الوافدة من دول جنوب وشرق آسيا.

أما المستثمر الأجنبي فلم تكن البيئة المصرية بالنسبة له البيئة المشجعة على الاستثمار، لأن تكرار الأزمات الاقتصادية كان من شأنه أن يؤدى إلى هروب رأس المال الأجنبي وضعف القدرة على الإبقاء عليه.

وقد أدت هذه التحولات غير المدروسة إلى ضعف دور الدولة، وعدم قدرتها على المتابعة أو حتى الإشراف، والأخطر من ذلك هو تخلى الدولة عن دورها الاجتماعي والتزاماتها الأساسية وخاصة تجاه الفقراء ومحدودي الدخل وهم يشكلون القاعدة الكبيرة في مجتمعنا المصري وفى تصوري أن الصورة العلمية لحجم الدولة ودورها في مرحلة التحول الليبرالي لم تكن واضحة، ومن ثم صار دور الدولة يتم بطريقة أقرب إلي العشوائية منها إلى التنظيم، والدليل على ذلك أن المفهوم الأساسي للتنمية وهو الهدف من التحول الاقتصادي لم يكن وراداً، فالتنمية الحقيقية التي تقود إلي التقدم تنهض على تقوية القاعدة الإنتاجية المحلية وتشجيع التصدير، والتحول نحو سياسات الإصلاح الداخلي، بما يتبعه من القضاء على الفساد وكافة أشكال الانحراف، فضلاً عن ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية المعقدة (الروتين)، تلك الآفات التي تخلق مناخاً فاسداً للاستثمار وبالتالي وأد التنمية في مهدها.

وقد أدى تآكل دور الدولة المصرية إلى ضعف مساحة التماسك الاجتماعي وبروز العديد من المشكلات مثل الفقر والبطالة وغلاء الأسعار. . . . الخ. وفى تصوري أن

من أهم هذه المشكلات مشكلة البطالة التي شملت شرائح مختلفة، فلم تعد البطالة مقصورة على فئة الشباب فقط، بل امتدت لتشمل شرائح مختلفة من عمال وموظفين.

ولأن هدف المستثمرون دائماً هو الربح والتخلص من تكلفة الإنتاج فقد "وضعوا خططاً مستقبلية للتخلص من تلك العمالة الزائدة عن الحاجة، وذلك بتشجيع العمال على الخروج من تلك الشركات من خلال البرنامج المعروف بالمعاش المبكر وهو يعنى الخروج من الشركة مقابل تعويضات تصرف لهم فوراً، وإذا لم يحقق هذا البرنامج الهدف منه وهو تقليل حجم العمالة، فإن المستثمرين يقومون بالتخطيط للاستغناء عن العدد غير المرغوب فيه من خلال فترات زمنية متتالية" (محمد القفاص، ٢٠٠٤: ٧٩)

إن هذه المؤشرات تؤكد ميل مجتمعنا نحو التفكيك والتشرذم، وهذا من شأنه التأثير بصورة سلبية على تجربة التحديث. وفى ظل هذا المناخ يصعب خلق هدف عام لأفراد المجتمع، بل تفقد طبقات المجتمع القدرة على قيادة مشروع تنموي كامل، وتصبح طبقات المجتمع معول هدم لا بناء. فالطبقة البرجوازية وخاصة منذ منتصف السبعينيات تسعى من أجل الربح، ولا يوجد نسق قيمي متفق عليه تعمل في إطاره هذه الطبقة، فضلاً عن أن معظم مشروعاتها تتعلق بسلع استهلاكية لا علاقة لها بالإنتاج الحقيقي. بالإضافة إلى نمو شرائح البرجوازية الكومبرادورية والبرجوازية الطفيلية.

أما الطبقة الوسطى، فبعد أن كانت صمام الأمان للمجتمع، إذا بجزء كبير منها يتحول إلى شلة المنتفعين من خلال استغلال مناصبهم الإدارية، وتكوين ثروات طائلة ومن ثم صارت هذه الشريحة بؤرة للفساد والانحراف. وهناك فئات من هذه الطبقة لم تستطع الصمود وسقطت في محيط العجز نتيجة الغلاء وضعف القدرة الشرائية، والشريحة الدنيا من هذه الطبقة الوسطى سقطت في الطبقة الدنيا. أما الطبقة الدنيا التي تضم معظم إن لم يكن جميع القائمين بالأعمال الهامشية الوافدين من قرى وصعيد المجتمع المصري بلا ضابط أو تنظيم، ولا مبرر لهجرتها سوى البحث عن لقمة العيش، فقد انضموا إلي جيوش الفقراء في المدينة، وليس من المتوقع أن يكون لهذه الطبقة دور في المشروع الحداثى، وإن كان فهو معوق لشدة الخلل وعدم التجانس في تركيب هذه الطبقة.

ولاشك أن اختلال التوازن بين طبقات المجتمع وداخل الطبقة الواحدة يقود الدولة إلى إحكام سيطرتها على أفرادها، وخاصة في ظل غياب الأدوار الحقيقية لبعض الطبقات التي تشكل صمام الأمان.

٣ـ **غياب العقلانية**: " على الرغم مما يتمتع به وطننا العربي من إمكانات بشرية ومادية هائلة فمازالت جميع بلدانه تصنف عالمياً دون تفرقة بين أغناها وأفقرها، ضمن العالم الثالث أو البلدان النامية. وعلى الرغم من حقيقة أنه ما من قطر عربي واحد يخلو من جهود تنموية بشكل أو بأخر فإن الفجوة تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم بين بلدان العالم المتقدمة أو الصناعية وبين البلدان العربية بصفة عامة على كافة الأصعدة، وبخاصة صعيدي العلم والتكنولوجيا وهما الركيزتان الأساسيتان للتنمية الحقيقية وأهم مؤشرين على قوة الدول، حيث أنهما يمثلان القاسم المشترك الأعظم بين جميع المؤشرات الأخرى"

(سمير نعيم، ٢٠٠٦ : ١١٩)

ولا يمكن للعلم أو التكنولوجيا أن ينهضا إلا على أساس من العقلانية، ونحن نعاني على المستوى الداخلي من غياب العقلانية، بالرغم من أننا كنا ومازلنا نمتلك كل خصائص الفعل العقلاني، والتاريخ يشهد لنا على ذلك منذ الحضارة المصرية القديمة، التي نهضت على إسهاماتها العديد من الحضارات الأخرى بما فيهم الحضارة الغربية ذاتها.

ويجب أن تكون العقلانية أسلوب حياة ونمط مميز للمجتمع، وليس مجرد خاصية يتميز بها بعض الأفراد هنا وهناك. ولاشك أن القدرات العقلية للفرد المصري تأثرت بفعل العوامل الخارجية ومازالت، وخاصة تحت تأثير وسائل الاتصال وآليات تزييف الوعي المختلفة. وعلى الرغم من أهمية العوامل الخارجية المؤثرة في الصورة الذهنية العربية والمصرية، إلا أنه يجب أن ندرك حجم وحقيقة العوامل الداخلية التي لعبت دوراً في تشوه هذه الذهنية، ورسخت حالة التمفصل الفكري التي نعايشها، فنحن نجمع في تفكيرنا بين الخرافي والعقلانى، والواقعى والغيبى في آن واحد.

ويسود في مجتمعنا المصري اضطراب منهجية التفكير، وما يتبع ذلك من سوء التخطيط وضعف التنظيم، والتعامل مع الظواهر الهامة بصورة جزئية مبتورة، بعيداً عن

الرؤية الشمولية مما يقودنا إلى السطحية وعدم الفهم الدقيق لحقائق الأمور، وبالتالي عدم القدرة على التنبؤ والتحكم في هذه الظواهر، وتكون النتيجة النهائية استمرار المشاكل بل وتعقدها وصعوبة التعامل معها.

ولكن "إذا نظرنا إلى أفعال ٩٩٪ من سكان ما يسمى بالعالم المتقدم سنجد أن مفتاحها هو دائماً العقلانية" (جاك الوك، ٢٠٠٤ : ١٨٧)

ويرفع العالم المتقدم شعار لا تقدم بدون معرفة، والمعرفة العلمية أساس التفكير العقلاني وجوهر التقدم، وسوف تقسم دول العالم إلى دول تمتلك المعرفة وتسعى إلى تطبيقها في الواقع، ودول لا تمتلك المعرفة وتعيش على هامش الدول المتقدمة تنتظر بعض منتجاتها لتستهلكها.

وفى مجتمعنا المصري مازلنا نشكل إحدى الدول الهامشية التي تبنى نتائجها على مقدمات الآخرين، مما يفقدنا القدرة على إعمال العقل والأخذ بآليات التفكير النقدي. ومن ثم بات مجتمعنا يدخل في إطار مجتمعات الكوارث، والملاحظ عليها أنها كوارث بشرية، بمعنى أنها من صنع الإهمال والتسبب، وليست كوارث طبيعية نستطيع معها القول بأنها قضاء وقدر لا محال من نفاذه.

فالمتتبع لسلسلة الأحداث الخطيرة مثل حادث قطار الصعيد عام ٢٠٠٢، وكافة حوادث النقل الجوى والبرى والبحري (العبارة ٩٨) بالإضافة إلى محرقة بنى سويف، وحالة الذعر والهلع التي ارتبطت بمرض أنفلونزا الطيور، والشائعات التي صاحبت هذا الحدث على وجه التحديد تشير إلى حالتي العجز والقصور التي أصبحنا نعاني منها بفضل أولاً "غياب المنهج العلمي في التفكير، وثانياً نقص المعرفة وما يترتب على ذلك من سوء فهم وعدم القدرة على إدارة الأزمة أو حتى مواجهتها.

وتجدر الإشارة إلى أن الوجود الكمي لمؤسسات التعليم ليس هو الأساس لتحقيق العقلانية وإنما الأساس هو مدى تفعيل ما يقدم داخل هذه المؤسسات لخدمة الفرد وتنمية وعيه ومداركه. ففي مجتمعنا المصري توجد العديد من الجامعات الحكومية والخاصة، وكذلك العديد من مراكز الأبحاث، وتنطوي هذه المؤسسات على كم هائل من الأبحاث في شتى المجالات، ولا يلتفت أحد إلى نتائجها أو إلى التوصيات التي أشارت إليها كي يتم وضعها موضع التنفيذ.

وهنا تكمن خطورة أخرى وهى أن هذا الإهمال أو التجاهل يشير إلى الذهنية السطحية، التي تتركز أهم خصائصها في الانفعالية، وعدم المثابرة، والاتجاه نحو الحلول الفورية التي غالباً ما تأتى فجائية بعيدة عن التحليل العلمي. ولنا أن نتخيل كيف يمكن إتمام عمليات التنمية والتحديث في ظل هذا المناخ، إن ثمة علاقة جدلية تفاعلية، علاقة تأثير وتأثر متبادلين بين التفكير العقلاني وبين التنمية، إن تحديث النظم الاقتصادية والسياسية والثقافية يترك أثاراً إيجابية على الحالة العقلية للفرد التي تنمو وتتطور وسرعان ما تقود هي الأخرى إلى مزيد من التطور والتقدم في مختلف المجالات.

٤ـ **غياب الشفافية**: إن التحول نحو اقتصاديات السوق الحرة كخيار لا بديل له سوى الانعزال عن العالم، كان يتطلب فهماً ووعياً بضرورة إحداث تغيرات جذرية شاملة، على كافة المستويات الداخلية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وقانونياً، حتى نحدث نوعاً من التوازن لتلافى مخاطر العولمة، تلك الظاهرة التي صارت قدراً لا مفر منه. وهناك من الدول من يجنى إيجابيات العولمة، وهناك من يجنى سلبياتها، ويقع مجتمعنا المصري في الفئة الثانية، تلك الفئة التي سارعت بالموافقة على تحرير التجارة الخارجية دون أن تستعد للاستفادة من تلك الحرية، على الأقل بتعظيم حجم الصادرات المصرية بدلاً من فتح أسواقنا لكافة المنتجات الأجنبية، مما أحدث لدينا عجزاً في الميزان التجاري فضلاً عن انخفاض سعر الجنيه المصري.

ويثير الانتباه دائماً أن المسئولين يعلنون أننا نسير في طريق التنمية بخطى ثابتة. (هذا على مستوى الخطاب الرسمي للدولة، أما الخطاب الواقعي فله مفردات أخرى). وقد أدى قلب الحقائق والادعاءات الكاذبة بنجاح التنمية إلى شيوع مناخ من فقدان الثقة، والتعتيم على حقائق الأمور، وما يتوفر عنها من معلومات وبالتالي سيادة الفهم الخاطئ، لكل القضايا الهامة التي كان يجب على أفراد المجتمع معرفة جوانبها باعتبارهم مشاركين وفاعلين في هذا المجتمع.

وسوف ندلل على غياب الشفافية بمثالين :

المثال الأول : تداعيات مناقشة قضية " مشروع توشكي " في مجلس الشعب المصري ففي يوم ٣/ ٤/ ٢٠٠٦ عرض التليفزيون المصري إحدى جلسات مجلس الشعب التي قدم فيها اثنان من النواب (أكرم الشاعر "إخوان" ومصطفى بكرى "مستقل") استجواباً

للحكومة وأحد ممثليها (وزارة الموارد المائية)حول مشروع توشكي وجاء في الاستجواب الآتي :

لقد أهدرت الحكومة أموال الشعب في هذا المشروع الذي اتفق عليه منذ بدايته حتى الآن (تاريخ انعقاد الجلسة) ٦ مليارات جنيه مصري هي حصيلة بيع القطاع العام، ولم يأت المشروع بالنتائج التي وعدت بها الحكومة الشعب المصري. والأخطر من ذلك أنه حدث عجز في الموازنة العامة للمشروع الذي قدرت تكلفته بـ٣٠٠ مليار جنيه، ونظراً لان العائد لم يغط تكلفة المرحلة الأولى في المشروع، اضطرت الحكومة لبيع أرض المشروع لكبار المستثمرين بالخسارة؛ فقد حصل رجل الأعمال الوليد بن طلال على أرض ثمنها أكثر من مليار جنيه بمليون جنيه فقط، حيث قدر له سعر الفدان بـ٥٠جنيه.

وتضمن الاستجواب لماذا يتم إهدار الأموال العامة؟ وأين أولوية الأمن المصري ولماذا فسخت الحكومة عقدها مع الشركة المصرية لاستصلاح الأراضي؟وباعت الأرض للوليد بن طلال تحت دعاوى الأمن القومي؟

وجاء الرد، أن هناك أكثر من ٣٥٠ دراسة جدوى محلية وعالمية، وهذه الدراسات استمرت حوالي ثلاثين عاماً، وأن هذا المشروع سوف يؤتى ثماره مع الصبر. (هكذا كان الخطاب الرسمي).

أما مفردات خطاب الواقع فتشير إلى الآتي :

- منطقة توشكي جغرافياً منطقة صخرية ويصعب زراعتها.
- درجة البخر فيها عالية جداً.
- درجة الحرارة تصل إلى ٥٠ درجة في الظل، والفرق بين الليل والنهار ٢٠ درجة.
- ما زرع في توشكي هو الكنتالوب ولم تتم زراعة المحاصيل النقدية وعلى رأسها القمح التي وعدت بها دراسات جدوى الحكومة.
- لم يتم توفير فرص عمل لتشغيل شباب وأهالي النوبة كما وعدت الحكومة وظلوا يعانون من البطالة قبل وأثناء وبعد مشروع توشكي الذي أطلقت عليه الحكومة مسمى (مشروع القرن).
- يبعد مشروع توشكي عن العمران ٣٠٠ كيلو متر.

وانتهى الاستجواب[1] إلى ضرورة العودة إلى جدول الأعمال وتشكيل لجنة لتقصى الحقائق في مشروع توشكي.

ويبقى سؤال هام : لماذا يتم التعتيم على البيانات الحقيقية لمشروع ضخم مثل مشروع توشكي؟ ومن المستفيد من تزييف وعى المواطنين الذين يتحملون دائماً النصيب الأكبر من الخسارة أما الإيجابيات فلها من يتمتع بها.

المثال الثاني : التعتيم على المتحصل من بيع القطاع العام، وكيفية التخطيط للاستفادة منه بصورة إيجابية؛ مما خلق حالة من الإحباط واليأس في نفوس الأفراد، وما زاد من صعوبة هذا الموقف الوعود البراقة التي أطلقتها الحكومة بأن التحول الاقتصادي الليبرالي سوف يقودنا إلى أوضاع اجتماعية أفضل. وحدث العكس فقد أعلنت الدولة عن عزمها بيع الشركات الخاسرة، والشركات التي وصلت إلى مستوى من العجز يصعب معه الاستمرار أو الإصلاح، وإذا بالواقع الفعلي يثبت أن الدولة بدأت بالشركات الناجحة، بتعليل أن ذلك يساهم في جذب المستثمرين. وصار الأفراد يشعرون بالتضارب الواضح بين ما هو معلن من سياسات وما يتم تنفيذه من قرارات في الواقع الفعلي.

وما يزيد الأمر تعقيداً أن الكثير من الشركات بيعت بأقل من أصولها الحقيقية، ومنها شركات بيعت بمبالغ لم تحصل الدولة عليها كاملة، وقد بدا في الأفق انحياز الدولة الكامل لصالح الطبقات صاحبة رأس المال على حساب الطبقات الوسطى والدنيا، الأمر الذي أدى إلى تعميق شعور الأفراد بالخوف من المستقبل، وخاصة في ظل عجز الدولة عن الالتزام بواجباتها الاجتماعية تجاه محدودي الدخل والفقراء.

إن الشفافية لا تعنى فقط دقة البيانات وإعلانها، وإنما تعنى أيضاً إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع لصياغة القرارات التي تمس حياتهم الاجتماعية، فضلا عن المشاركة في عملية التنمية، والتي يصعب نجاحها بدون خلق ضمير جمعي بين الحكومة والأفراد في أي مجتمع من المجتمعات.

---

(١) نشر نص الاستجواب ورد الحكومة عليه في صحيفة الأهرام في عددها الصادر يوم الجمعة ١٤/ ٤/ ٢٠٠٦ ص ٧.

رابعاً: آليات مواجهة معوقات التحديث في المستقبل:

تتمثل أهم آليات مواجهة معوقات التحديث في مجتمعنا المصري فيما يأتي :

١ـ **ترسيخ الروح العلمية** : يعد الإيمان بالعقل البشرى واحترام منجزات العلم من أهم ركائز الحداثة الغربية، وفى مجتمعنا المصري لا يجب أن يكون الإيمان بالعقل مجرد شعار معلن، بل يجب أن يتحول هذا الإيمان إلى سياسة قابلة للتنفيذ.

إن المجتمع الذي يسعى للتقدم هو الذي يعطى أهمية خاصة للإنسان، لان الأصل في التنمية ليس تراكم رأس المال المادي، وإنما الأصل هو الإنسان الذي يعد هدف التنمية ووسيلتها الأساسية، والمحرك لباقي الموارد الأخرى. وقد ارتبطت عمليات التحديث الغربية بالتقدم التقني الذي حقق طفرة هائلة في كل المجالات بصورة غير مسبوقة[1] ومن ثم بات لزاماً على الدول التي تبغي لنفسها مكاناً في مصاف الدول المتقدمة أن تعيد النظر فيما لديها من تقنية ومعلومات، وإمكانية الاستفادة من هذه المعلومات بما يتوافق ومعطيات العالم الجديد، الذي لم يعد يعترف بالثوابت في شئ، وإنما يعترف بالتغيير، والبحث الدؤوب عن الأفضل والأحدث، وهذا لن يتحقق لشعب ما لم تكن هناك عقلية علمية راسخة، وتفسيرات علمية لما يدور حولنا، لأن الأحكام القيمية لم تعد لها مكان في عالم المصالح، وعالم الفاعلين الجدد القادرين على إدارة دفة العمل الدولي، وممارسة التأثير ولعب الأدوار الهامة في العالم.

ولكي نضمن وجود هؤلاء الفاعلين القادرين على التأثير الإيجابي في مجتمعنا لابد من توفير فرص التعليم، التي تقود الإنسان لأن يصبح مبتكراً ومبدعاً، لا مجرد ناقل للمعلومات. وهذه المعلومات إن لم تصل إلى ساحة التنفيذ لتحرك قاطرة التنمية فلا اعتراف بأهميتها أو قيمتها لأنها في هذه الحالة سوف تكون معلومات ناقصة لا فائدة منها. والمعلومات الصحيحة تحتاج إلى نظام تعليمي متطور يساهم في الحفاظ على الموارد المادية والبشرية ويزيد من الإنتاجية.

---

(١) أصبح معروف للكافة الآن أن التقدم العلمي الذي تحقق خلال نصف القرن الماضي ساعد على تحقيق عدد من الاكتشافات أكبر بكثير مما تحقق من قبل خلال التاريخ الإنساني كله. ومن الطبيعي أن تؤدى هذه الاكتشافات إلى تغيير وجه العالم " (مارسيل ميرل، ٢٠٠٥ : ٧٨).

وترسيخ الروح العلمية كأسلوب حياة في أي مجتمع من المجتمعات لا يقود إلى التقدم الاقتصادي فحسب، بل يقود أيضا إلى التقدم الثقافي.

" إن أي مجتمع متقدم اقتصادياً لابد وان يكون متقدماً علمياً وثقافياً، لأن التقدم له وجهان مادي ومعنوي، ويتمثل الأول في المنجزات الحضارية، أما الثاني فيتمثل في النهضة الفكرية والثقافية.

ونحن في المجتمعات العربية بصفة عامة ومجتمعنا المصري بصفة خاصة في أشد الحاجة إلى احترام التعليم، وإدراك أهميته في تطوير المجتمع وبناء الحضارة، أكثر من اهتمامنا بارتفاع متوسط التعليم وزيادة الأعداد الكمية من المتعلمين "
(حنان سالم، ٢٠٠٥، ٣٣ : ٣٤)

ويجب أن يشكل الاهتمام بالتعليم وتطويره جوهر عمليات التحديث لان التعليم خير استثمار، ومردودة الإيجابي يظهر بفعالية في كل المجتمعات، وكذلك تحرص الدول المتقدمة بكل ما لديها من امتيازات وتفوق علمي على تطوير أنظمتها التعليمية، والتأكيد على أهمية البحث العلمي، وإمكانية تطبيق نتائجه على أرض الواقع.

٢ـ **تطبيق الديمقراطية** : الديمقراطية ليست فكرة سياسة بل نظام اجتماعي، يتمكن أفراد المجتمع من خلاله من المشاركة في اتخاذ كافة القرارات التي تمس حياتهم بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة. فليس من المنطقي أن تستأثر الأقلية بكافة القرارات التي تمس صميم حياة الأغلبية، وخاصة إذا جاءت هذه القرارات بعيدة عن مصالح الأغلبية وقريبة من مصالح وأهداف المنتفعين من صنع القرارات والسياسات.

إن الهدف من المشاركة في صنع القرارات أسمى من عملية المشاركة ذاتها لأن الهدف الأساسي يكمن في تنمية مشاعر الانتماء للجماعة والوطن، والتخلص من حالات القلق والخوف والغضب والتمرد التي تجتاح المجتمعات المتخلفة من وقت لأخر، وتسفر عن نفسها في أفعال وسلوكيات غاية في الخطورة مثل الجريمة والفساد والتطرف والإرهاب. . . .

" وتعد قضية الديمقراطية في مجتمعنا المصري من أهم القضايا، وأكثرها إلحاحاً ليس

فقط لعوامل سياسية تتعلق بقضايا الحرية والتعددية وحقوق الإنسان، وحق الشعب في اختيار حكامه وتداول السلطة . . . الخ، ولكنها أيضا مهمة لأسباب اقتصادية، خصوصاً في بلد كمصر ـ ولأسباب تتعلق بالأمن القومي لبلدنا . أن مصر تتمتع بقوة بشرية متميزة إذا ما قورنت بغيرها من الدول النامية، شأنها في ذلك شأن الهند، وإن ذلك يعد مظهراً مهماً من مظاهر قوة الاقتصاد المصري، هذا المورد لابد من أن تتاح له الفرصة لكي يبدع وينتج بكفاءة .

فالمصدر الأساسي لتحقيق التنمية هو الإنسان، وحتى يبدع الإنسان المصري وينتج بكفاءة لابد من أن تتاح له الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرار والانتماء لأرضه على نحو فعال، وهذا لن يتأتى إلا من خلال الديمقراطية وما يرتبط بها من مشاركة ومن احترام لحقوق الإنسان " (مصطفى السعيد، ٥٤، ٢٠٠٣ : ٥٥)

وتتحقق الديمقراطية من خلال ممارسات فعلية على أرض الواقع، تلتحم في إطارها الحكومات بالشعوب ليشكلا وحدة واحدة ذات إرادة وأهداف مشتركة . وإذا كانت الدول الرأسمالية الكبرى استطاعت أن تحقق قدراً من الديمقراطية مكنها من تطوير أبنيتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذلك الثقافية، فإننا في أشد الحاجة لتبنى منهجاً ديمقراطياً يقودنا إلى احترام بعضنا البعض، وتحديد أهدافنا والسعي نحو تحقيقها في عالم يموج بالمتغيرات ولن يعطى أدنى فرصة للخامل أو الضعيف .

إن هناك أربعة تحديات أساسية تواجه العالم الآن وهى :

أولاً : التنافس الاقتصادي الشرس وظهور التكتلات الاقتصادية ذات المصالح المشتركة .

ثانياً: التطور المذهل لوسائل الإعلام وقدرتها على اختراق شتى بقاع العالم .

ثالثاً : الاهتمام بتطوير العقل البشرى بما يتلاءم ومعطيات الواقع الجديد وما يفرضه من تحديات في القرن الواحد والعشرين .

رابعاً : الإيمان بالديمقراطية واحترام وحماية حقوق الإنسان ومن ثم فإن المطلوب هو "تهيؤ الأمم بصورة علمية لمصيرها في المستقبل وسعيها لتعبئة أقصى طاقاتها ليأتي هذا المصير على النحو الذي ترضاه لا النحو الذي تخشاه . وهو ما لا يفترض إتمامه دون مشاركة من

الناس سواء في صورة الديمقراطية السياسية أو في صورة قيام الأفراد والقطاع الخاص بدور أكبر في تنمية الثروات الوطنية ومواجهة تحدى المنافسة الاقتصادية الحادة المتوقعة في القرن إلحادي والعشرين . إن الوجه الأخر لعملة الحريات السياسية والاقتصادية هو التخطيط المشترك للمستقبل والانضباط الشديد في التزام المسار الذي يراه المجتمع في مجموعه مساراً آمناً نحو المستقبل "

(احمد عبد الله ٢٠٠٥ : ٢٥)

ولكي نحقق ما سبق في مجتمعنا المصري لابد من الاعتراف بعدم صلاحية الأطر التي نعمل في إطارها ، وإدراك الحاجة لصياغة مشروع إصلاحي جديد يبدأ من واقعنا قبل أن يفرض علينا من الخارج بصورة نفقد معها كل مصالحنا ، لتطفو على السطح مصالح القوى الإمبريالية .

وقد أشار جون بليجر وهو واحد من أهم أبناء العالم المتقدم إصغاء لمشاكل العالم الثالث وتعاطفاً معه إلى حقيقة وضع الاستغلال القائم في العالم من قبل دول الشمال المتقدمة لدول الجنوب على النحو الآتي " نحن الذين نعيش في شمال العالم . هناك نظام متقدم للنهب ، أجبر أكثر من تسعين دولة على تنفيذ برامج التعديل الهيكلي منذ الثمانينيات ، لتوسع من الفجوة القائمة بين الغنى والفقر على نحو غير مسبوق على الإطلاق . وقد أطلق على هذا اسم بناء الدولة والحكم الجيد من جانب الرباعي " المهيمن على منطقة التجارة الدولية (الولايات المتحدة ، أوربا ، كندا ، واليابان) وثلاثي " واشنطن (البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، والخزانة الأمريكية) الذي يهيمن حتى على أكثر الجوانب ضآلة في السياسات الحكومية بالدول النامية . ويستمد هؤلاء نفوذهم من الديون غير المسددة ، والتي تجبر أكثر الدول فقراً على دفع مائه مليون دولار يوميا للمقرضين الغربيين ، والنتيجة هي عالم تتحكم فيه نخبة لا يتجاوز عددها البليون في ثمانيين في المائة من ثروة البشرية بأسرها " (جون بليجر ، ٢٠٠٣ : ١٧)

وهذا يقودنا إلى القول بأنه حينما تستطيع دول الجنوب أن تحقق استقلالها الاقتصادي ، ومعدلات تنمية في مختلف المجالات ، تستطيع أن تصنع قرارها الخارجي وتتخذ من الإجراءات ما هو مناسب لها ولخصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا لن يكون إلا في إطار يتيح الديمقراطية فكراً وممارسة .

٣ـ **تحقيق العدالة الاجتماعية** : إن فهم عمليات التحديث في المجتمع المصري لا يمكن أن تتم بعيداً عن المنظومة العالمية وما يحدث فيها . وقد سبقت الإشارة إلى أن العولمة خلقت العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في دول الجنوب، مما جعل هذه الدول في اشد الحاجة لإجراء بعض الإصلاحات الداخلية لضمان تحقيق السلام الاجتماعي .

وتعد العدالة الاجتماعية أحد أهم مسوغات تحقيق السلام والأمن الاجتماعي . غير أن العولمة خلقت فرصاً للتمايز لقلة محدودة داخل المجتمعات التابعة، وهى القلة التي تتوفر لها الفرص بحكم ثقافتها واتصالاتها ووعيها بما يدور من حولها، وتمتلك آليات التعامل مع هذا التحول لصالحها، وهذه الفئة تشكل طبقة رجال الأعمال وبعض الفئات الأخرى، أما الغالبية العظمى وخاصة ذوى الدخول الثابتة فإنهم يتعرضون بصفة مستمرة لسياسات الإفقار نتيجة لارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية، ونمو التطلعات الاستهلاكية، فضلا عن الإجراءات المالية والنقدية الجديدة التي تفرض المزيد من الضرائب التصاعدية . والتي يتحمل عبئها الأكبر المواطن البسيط، الأمر الذي يخلق خللاً في الهيكل الاجتماعي ويؤدى إلى تركيز الثروة في أيدي فئة معينة على حساب فئات أخرى .

ومن ثم تأتى أهمية دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال عدة محاور :

١ـ القضاء على مشكلة البطالة وتوفير المزيد من فرص العمل للشباب .

٢ـ إعادة توزيع الثروة والدخل القومي بصورة تضمن التوازن بين فئات المجتمع وطبقاته لسد الفجوة الشاسعة بين الأغنياء والفقراء .

٣ـ إتاحة الفرصة لنمو مشاعر الانتماء تجاه المجتمع والتعامل مع كل ما هو عام واجتماعي .

٤ـ تغليب المصالح العامة على المصالح الشخصية .

أهم الاستخلاصات

انتهينا من خلال هذه الدراسة التحليلية إلى أن إتمام مشروع التحديث في المجتمع المصري يتطلب الآتي :

١ـ أن ينطلق مشروع التحديث من واقع خصوصية مجتمعنا المصري الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة التطورات العالمية الراهنة .

٢ـ التأكيد على إتباع المنهجية والتنظيم عند الإعداد والتنفيذ لهذا المشروع .

٣ـ التعامل مع الأهداف بخطط مسبقة وتحديد مدد زمنية للإنجاز .

٤ـ إطلاق العنان للتفكير النقدي البناء .

٥ـ ترسيخ الروح العلمية وتطبيق الديمقراطية .

obeikandl.com

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

(١) أحمد زايد (٢٠٠٥) : تناقضات الحداثة في مصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ط (١).

(٢) أحمد عبد الله رزة (٢٠٠٥) : قضية الأجيال، تحدى الشباب المصري عبر قرنين، دار مصر المحروسة ط (١).

(٣) أمينة رشيد (١٩٩٩) : ارتباك الذات الباحثة عن الحداثة، ما بعدها وما قبلها في: الفكر العربي بين العولمة والحداثة وما بعد الحداثة ـ كتاب قضايا فكرية الكتاب التاسع والعشرون.

(٤) أنطونى جيدنز، ترجمة شوقي جلال (٢٠٠٢) : بعيدا عن اليسار واليمين، مستقبل السياسات الراديكالية، عالم المعرفة ع (٢٨٦)

(٥) جاك الوك، ترجمة فاطمة نصر (٢٠٠٤) : خدعة التكنولوجيا، الهيئة العامة للكتاب.

(٦) جون بيلجر، ترجمة إسماعيل داود (٢٠٠٣) : حكام العالم الجدد، دار مصر المحروسة ط (١)

(٧) حنان سالم (٢٠٠٣) : ثقافة الفساد في مصر. دراسة مقارنة للدول النامية، دار مصر المحروسة.

(٨) حنان سالم (٢٠٠٤) : التفكير العلمي في ظل العولمة. رؤية نقدية لواقع المجتمع المصري. كتاب مؤتمر كلية الآداب الأول " جامعة عين شمس " التفكير العلمي وتكامل المعرفة " .

(٩) حنان سالم (٢٠٠٥) : أزمة الثقافة العربية في ظل العولمة. رؤية سوسيولوجية للتحديات وآليات المواجهة. كتاب مؤتمر " الثقافة العربية بين الوحدة والتعدد في حوار المشرق والمغرب " الذي نظمه مركز الدراسات الإنسانية والمستقبليات بجامعة عين شمس بالتعاون مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية. جامعة الملك الحسن الثاني بالمغرب.

(١٠) سمير نعيم (٢٠٠٦) : قضايا اجتماعية، جامعة عين شمس

(١١) عبد العزيز حمودة (٢٠٠١): المرايا المقعرة، نحو نظرية نقدية عربية، عالم المعرفة ع (٢٧٢)

(١٢) فارس أبى صعب (١٩٩٩) : الغرب وحتمية الحداثة في : الفكر العربي بين العولمة والحداثة وما بعد الحداثة. كتاب قضايا فكرية، الكتاب التاسع والعشرون

(١٣) فتحي أبو الفضل وعز الدين حسنين ومحمد القفاص (٢٠٠٤): دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة، الهيئة العامة للكتاب.

(١٤) مارسيل ميرل، ترجمة حسن نافعة (٢٠٠٥) : العلاقات الدولية المعاصرة حساب ختامي، الهيئة العامة للكتاب

(١٥) مايك فيذرستون، ترجمة عبد الوهاب علوب (٢٠٠٥) : ثقافة العولمة، القومية والعولمة والحداثة، الهيئة العامة للكتاب.

(١٦) مصطفى السعيد (٢٠٠٣) : الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة، الهيئة العامة للكتاب

obeikandl.com

ثانياً: المراجع الأجنبية

(1) Burry. B , (2005) : Post–Modernism and Post Modernity , Booklist First Published ,Artical , Jan – 2005.

(2) Catherine. l , (2000) : Modernism – A working Definition , Social Sciences , New York ,August 2000.

(3) Chirs. B, (1991) : Modernism , New York oxford University Press

(4) Mary. K, (2003) : Postmodernism , in : www.colorado**. edu.**

(5) Mitchell. H, (2003) : Social Sciences and The Politics of Modern Jewish identity , Cambridge University Press.

(6) Lauis. S , (2004) : Madness and Modernism , New York: Basic Books. Cited in Bauer , may 2004.

(7) Ogden.S , (2006) : Studies In Modernism , Downloading From Site : Ogden @ Sfu. Ca

(8) Stephen. C , (2006) : Explaining Modernism , west chester State University , Stcroddy @ Aol. Com.

(9) Without Author , (2003) : Modernism and Cultural Studies , Birmingham , in :www.militantesthetix. Co. uk

(10) Without Author , (2006) : From Modernism To Post Modernism , http : // arts. guardian , Co. uk

(11) Without Author , (2006) :The Beginning of Modernism , January 15 Th , 2006 : www. knowledge rush. com.